Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/312

الشاهد الشعري بين اللهجة والضرورة

Poetic evidence between dialect and necessity

أ.د. علي بن محمد الشهري– جامعة أم القرى .مكة المكرمة – المملكة العربية

المؤلف المرسل amshehre@uqu.edu.sa تاريخ الارسال 2020/07/11 تاريخ القبول 2020/.07/12 تاريخ النشر06 نوفمبر

E . ISSN : 506-2602X
ISSN : 2335 - 1969
صفحات البحث من : 09 إلى 26

الملخص:

تتناول هذه الدراسة عددا من الشواهد الشعرية المتداولة في كتب النحويين، والتي اختلف النحويون في النظر إليها، فرأى بعضهم أنها لغة من لغات العرب، ورأى آخرون أنها من ضرائر الشعر، ولا تكون في الكلام، وقد قام الباحث بأخذ نماذج من هذه الشواهد الكثيرة لنتبين هل هي من اللغات العربية التي تسللت إلى لغة الشعر، أم هي لغة خاصة لجأ إليها الشاعر اضطرارا.

الكلمات المفتاحية: الشعر، الشاهد، اللهجة، الضرورة.

Abstract

The poetic evidence between dialect and necessity:

This study deals with a number of poetic evidences prevalent in the books of grammarians and perceived differently. Some of the grammarians viewed them as a language of Arab languages, and others saw that they are poetic necessities and do not exist in speech. The researcher took examples from these many evidences to show whether they are from the Arabic languages that have crept into the language of poetry, or a special language to which the poet resorted out of necessity.

Key words: poetic, evidence, dialect, necessity.

تمهيد

نطقت العرب على مقتضى سجيتها التي فطرها الله عز وجل عليها، فجاءت هذه اللغة الشريفة على ألسنة متكلميها معربة في نظمها ونثرها، وقد كان العرب الفصحاء الذين يتكلمون بالعربية قبل وضع علم النحو يدركون مواضع الخطأ واللحن أو الخروج عن القاعدة المألوفة في الكلام إلا أنهم لم يكونوا على علم بما تقتضيه نظرية العامل والمعمول التي يفسر النحويون اللغة العربية من خلالها.

وقد جاءت نظرية العامل النحوي التي تعتمد على عمل الكلمات في بعضها مكتملة في كتاب سيبويه حيث تتفاوت الكلمات في اللغة بين الإعمال والإهمال وبين القوة في العمل أو الضعف.

ولما كانت اللغة لا تسير على وتيرة واحدة كما هو الأمر في قوانين الطبيعة والمادة؛ ولذا فإن النحويين وضعوا قواعدهم على الكثير الغالب، واستبعدوا ما خالفه، وسموه لغات؛ ولهذا فإننا نجد كثيرا من أبيات الشعر تخالف ما قعدوا له من أصول قواعد، وقد اختلف النحويون كثيرا في النظر إلى هذه الشواهد التي خرجت عما قعدوا له، إذ يراها بعضهم شاذة، ويراها آخرون مستقيمة؛ لأنها جاءت على مقتضى لغة من لغات العرب، في حين يراها فريق منهم من ضرائر الشعر، فهي لغة خاصة بالشعر، ولا تستعمل في الكلام.

ولذا فإن هذه الدراسة تهدف إلى لكشف عن هذه الشواهد الشعرية؛ لنتبين هل هي من قبيل اللغات، أم من قبيل لغة الشعر، وقد حصرنا المقال في عدد من المسائل في بعض الأبواب كأمثلة تفصح عن المقصود؛ لأن هذه القضية تحتاج إلى استقصاء واسع يستغرق مئات الصفحات، وهي على النحو الآتي:

أولا: كسر نون جمع المذكر السالم وما ألحق به.

ثانيا: الجزم بـــ(أن) المصدرية .

ثالثا: رفع الفعل المضارع بعد (أن) المصدرية.

رابعا: إعراب (ثمان) بالحركات.

وقد اتبعنا في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث نذكر القاعدة الأصل، ثم نذكر الشواهد الخارجة عنها، ثم نقوم بعرض الآراء وفحصها وتدقيقها، ثم نذكر رأينا في المسألة موضع الدراسة.

المبحث الأول: كسر نون جمع المذكر السالم وما ألحق به:

نص النحويون، وتضافرت النصوص المستفيضة، على أن جمع المذكر السالم وما ألحق به يكون بالواو في الرفع وبالياء في الجر النصب وبالنون المفتوحة بعدهما، وهذا هو الوجه المختار ، والذي عليه عامة العرب.

لكن وردت شواهد خرجت عن هذا الأصل وعلى هذا الإجماع ومنها الشواهد التالية:

- وماذا يدري الشعراء مني وقد جاوزت حد الأربعين [1]
- إني أبي أبي ذو محافظة وابن أبي أبي من أبيين [2]
- أقول حين أرى كعبا ولحيته لا بارك الله في بضع وستين [3]
- عرفنا جعفرا وبني أبيه وأنكرنا زعانف آخرين [4]
- ما سد حي ولا ميت مسدهما إلا الخلائف من بعد النبيين [5]

فقد جاءت هذه الشواهد بكسر النون، وهذا خلاف الأصل والمختار؛ ولذا كانت مثار خلاف بين النحاة على النحو التالي:

ذهب بعض النحويين إلى أن كسر نون الجمع لغة لبعض العرب، وقد جزم بذلك ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) صراحة، يقول:" ونون الجمع الذي على حد المثنى والمحمول عليه مفتوحة، وكسرها لغة، قال الشاعر:

عرفنا جعفرا وبني أبيه وأنكرنا زعانف آخرين "[6]

أما في (شرح التسهيل) فقد تردد، فزعم أن كسر النون يمكن أن يكون ضرورة، ويمكن أن يكون لغة، يقول:" ويمكن أن تكون كسرة ضرورة ، كما سبق في البيت قبله، ويجوز أن تكون كسرة نون الجمع وما حمل عليه لغة" [7] ، وممن ذهب إلى إجازة هذين الاحتمالين الرضي الاستراباذي، والعيني[8] ، أما المبرد فأجاز إجراء الإعراب على النون، لكنه لم ينص على أن ذلك لغة، كما أنه لم يجعله الوجه الجيد، يقول:" ألا ترى أنه يجوز فيه، وهو جمع، أن تجريه مجرى الواحد، فيصير إعرابه في آخره، فتقول: هذه عشرين، فاعلم وليس بالوجه.

على هذا قال:

وماذا يدري الشعراء مني وقد جاوزت حد الأربعين "[9] ، وذهب فريق آخر من النحويين إلى أن كسر نون الجمع وما ألحق به ضرورة، يقول السيرافي:" واعلم أن (عشرين) ونحوها ربما جعل إعرابها في النون، وأكثر ما يجيء ذلك في الشعر .... وهذا قول عامة أصحابنا أنه متى لزم النون الإعراب لزم الياء وصار بمنزلة قنسرين وغسلين، وأكثر ما يجيء هذا في الشعر"[10] ، ويقول الزمخشري:" وقد يجعل

إعراب ما يجمع بالواو والنون في النون، وأكثر ما يجيء ذلك في الشعر، ويلزم الياء" [11] ، وقد جعل الجوهري كسر النون ضرورة، وأنكر أن يكون لغة، يقول: "

وقد جاوزت رأس الأربعين

قال يعقوب: كسر نون الجمع؛ لأن القوافي مخفوضة، ألا ترى إلى قوله:

أخو خمسين مجتمع أشدي ونجذني مداورة الشؤون "[12] ، وإلى هذا الرأي ذهب أبو حيان، والمرادي، وابن عقيل، يقول أبو حيان:" وليس كما ذكر؛ لأن النحويين نصوا على أن كسر نون الجمع ضرورة، ولم ينقل أحد أنها لغة"[13] ، ويقول أيضا:" وقال بعض أصحابنا: ومن العرب من يجعل الإعراب في النون من جمع المذكر السالم، إلا أن ذلك لا يحفظ إلا في الشعر" [14] ، ويقول المرادي:" يعني في الضرورة، وليس بلغة.

ومنه قول الشاعر :

.... وأنكرنا زعانف آخرين"[15] ، وقد جعل ابن عقيل هذا الكسر شذوذا، وأنكر كونه لغة، يقول:" حق نون الجمع وما ألحق به الفتح وقد تكسر شذوذا....، وليس كسرها لغة، خلافا لمن زعم ذلك"[16] ، وقد ذهب ابن جني، وتبعه ابن يعيش إلى أن الكسرة في هذه الشواهد إنما كانت لأجل التخلص من التقاء الساكنين، فهو يفترض أن نهايات هذه الأبيات قد تكون ساكنة على بعض مذاهب العرب في الإنشاد، فيلجأ المنشد إذا ترنم أن يلحق الألف والياء والواو؛ وما قاله يؤول إلى ما قاله أكثر النحويين من أنه ضرورة؛ وقد صرح هو بهذا، يقول:" ويدلك على أن الكسرة في نون الأربعين ليست جرا، وأنها كسر التقاء الساكنين قول ذي الإصبع:

إني أبي أبي ذو محافظة وابن أبي أبي من أبيين

... فكسرت نون الجمع في هذه الأشياء ضرورة، وأجريت في ذلك مجرى نون التثنية"[17]

والذي نراه أن كسر النون للضرورة هو الراجح، وليست لغة، كما زعم بعض النحويين، وذلك لما يلي:

أولا: : إن الكسر في هذه الشواهد ناشئ عن حركة الروي التي يقتضيها الإنشاد وموسيقى الشعر، وليست بأثر عامل، كما زعم المبرد، أو لغة كما ذهب بعض النحويين، وقد صرح بذلك النحويون أنفسهم، يقول ابن السراج عن شاهد النحويين المشهور:(وألحق بالحجاز فأستريحا) [18] :" تغير وجه الإعراب للقافية: من ذلك

إدخال الفاء في جواب الواجب ونصب ما بعدها، وهذا لا يجوز في الكلام"[19]، ويقول ابن مالك عنه أيضا:" أصل الكلام: ألحق بالحجاز فأستريح ، ولكن لما كان الروي مفتوحا اضطر، فنصب" [20]

وقد اختار البغدادي هذا الرأي يقول:" فليست النون حرف إعراب ولا الكسرة فيها علامة جر الاسم وإنما هي حركة التقاء الساكنين وهما الياء والنون وكسرت على أصل حركة التقاء الساكنين، ولم يفتح، كما يفتح نون الجمع؛ لأن الشاعر اضطر إلى ذلك ؛ لئلا تختلف حركة الروي في سائر الأبيات" [21]

ثانيا: إن هذا الكسر لم يسمع إلا في الشعر وفي موضع الروي بالتحديد ولم ينقل الرواة هذا اللغة في الكلام، يقول أبو حيان:" ويقول أيضا:" وقال بعض أصحابنا: ومن العرب من يجعل الإعراب في النون من جمع المذكر السالم إلا أن ذلك لا يحفظ إلا في الشعر "[22]

المبحث الثاني: الجزم بـــــ (أن) المصدرية :

أجمع العرب على أن (أن) من عوامل نصب الفعل المضارع، فهي حرف مصدري ناصب، يقول أبو حيان:" والمشهور عند العرب عمل (أن) في المضارع النصب"[23] ، لكن نقل أبو علي الفارسي عن الفراء إنشاده شاهدا شعريا على الجزم بـــــ(أن)، يقول: " أنشد الفراء هذا البيت:

إذا ما خرجنا قال ولدان أهلنا تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحطب

وإنشاد الفراء خطأ فاحش؛ لأنه جزم بـــــ(أن)" [24] ، وقد نسب بعض النحويين المتأخرين الى بعض العلماء المتقدمين سماع الجزم بأن عن العرب، يقول ابن مالك:" وأشار بقوله: "ولا يجزم بها، خلافا لبعض الكوفيين" إلى قوله في بعض الحواشي: وجدت بخط الجواليقي أن سلمة أخبر عن الفراء عن الكسائي عن الرؤاسي قال: فصحاء العرب ينصبون بـــ(أن) وأخواتها الفعل، ودونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون بها"[25] ، ونسب بعضهم إلى البصريين حكاية هذه اللغة يقول أبو حيان:" وقال الرياشي: فصحاء العرب ينصبون بـــ(أن) وأخواتها الفعل، ودونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون بها، انتهى.

وحكى الجزم بها أبو عبيدة واللحياني، وذكر أن الجزم بها لغة بني صباح"[26]

وقد استدل من نقلوا هذه اللغة بشاهدين هما:

الأول قول امرئ القيس:

إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحطب

والثاني قول جميل[27]:

أحاذر أن تعلم بها فتردها فتتركها ثقلا علي كما هيا

ولكن من النحويين من ذهب إلى أن الجزم في هذين الشاهدين ضرورة، لا لغة، يقول ابن مالك:" ودونهم قوم يجزمون بها، وعنده أن مستند الراوي في ذلك ما جاء في الشعر من نحو قوله:

لقد طال كتماني عزيزة حاجة من الحاج لا تدري عزيزة ما هيا

أحاذر أن تعلم بها فتردها فتتركها ثقلا علي كما هيا

ولا حجة في ذلك لجواز كونه سكون وقف للضرورة لا سكون إعراب." [28]

وقد رد من ذهب إلى أن الجزم بـــ(أن) ضرورة هذين البيتين من وجوه:

أولا: اعترض أبو علي الفارسي على الفراء، ورد روايته برواية أخرى، يقول:" أنشد الفراء هذا البيت:

إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحطب

وأنشده أبو بكر عن الأصمعي – أحسب–:

إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا هلم إلى أن يأتيَ الصيدُ نحطبِ

وإنشاد الفراء خطأ فاحش؛ لأنه جزم بـــ(أن)"[29]

والرواية في ديوان امرئ القيس من زيادات الطوسي والسكري وابن النحاس، وفي ديوان الأدب، ومقاييس اللغة، ويتيمة الدهر، والدر الفريد وبيت القصيد تؤيد ما قاله أبو علي الفارسي[30]:

إذا ما غدونا قالَ ولدانُ أهلنا هَلُمَّ إلى أَنْ يَأْتِيَ الصيدُ نحطبِ

ويقول السيوطي:" والبيت أورده المصنف مستشهدا به على أنّ (أنْ) قد تجزم المضارع، وقد أنكر ذلك الفارسي وقال: الرواية (إلى أن يأتيَ الصيد،)، وكذا أورده صاحب منتهى الطلب" [31]

وكان هذا الشاهد مثار شك عند المفتشين والمحققين كالسيوطي في (شرح شواهد المغني) والبغدادي في(شرح أبيات المغني) يقول البغدادي:" وقال السيوطي: هذا البيت من قصيدة لامرئ القيس، وأولها:

خليليَّ مرَّا بي على أم جندبِ لنقضيَ حاجاتِ الفؤادِ المعذبِ

ثم ذكر منها أبياتا، ولم يضم إلى البيت الشاهد ما قبله أو ما بعده، بل لم يورده في الأبيات التي أوردها، ثم شرح الأبيات التي أوردها، وقد رجعت إلى هذه القصيدة في عدة كتب، منها «مختار شعر الشعراء الفحول الست»، فلم أره فيها، والله أعلم. وقد تبعه من الشراح ابن الملا الحلبي وابن وحيي الرومي"[32]

ثانيا: إن الرواية في ديوان جميل[33] تخالف رواية النحويين، وهي:

أخاف إذا أنبأتها أَنْ تضيعَها فتتركَها ثقلًا علَيَّ كمَا هِيَا

وقد نبه السيوطي والبغدادي إلى هذا التغيير في بيت جميل ،يقول:"

أنشده الكوفيون واستشهد به المصنف على الجزم بأن....

ثم رأيت البيت في ديوان جميل وفيه تغيير... قال جميل في ذلك:

ألا طالَ كتمَاني بثينةَ حاجَةً من الحاجِ ما تَدْرِي بُثَينةُ مَا هِيَا

أَخَافُ إذا أَنْبَأْتُها أَنْ تُضيعَهَا فتتركَهَا ثقْلًا علَيَّ كَمَا هِيَا

في أبيات أخر، ولا شاهد في البيت على هذه الرواية." [34] ،ويقول البغدادي:" والبيت من قصيدة لجميل العذري هي في أوائل ديوانه، لكنه برواية لا شاهد فيه...

ألا طالَ كتْمَاني بُثينةَ حاجةً من الحَاجِ ما تَدْرِي بُثَينةُ مَا هِيَا

أَخَافُ إِذَا أَنْبَأْتُها أَنْ تُضيعَهَا فتتركَهَا ثقلًا علَيَّ كَمَا هِيَا"[35]

ثالثا: اعترض من منع الجزم على بيت جميل بأن (أنْ) جاءت ناصبة للفعل في قوله: (فتتركها) ، فدل هذا على أن الجزم بأن ضرورة لا لغة، يقول الأشموني:" وفي هذا نظر لأن عطف المنصوب، وهو (فتتركها)، عليه يدل على أنه سكن للضرورة لا مجزوم"[36]

وكان أبو حيان ممن ذهب إلى أن الجزم بأن لغة، حيث أكد أن ما اعترض به الناظم وابنه، وإن كان صحيحا، إلا أن مستند الرواة ليست هذه الأبيات فقط، يقول:" وما ذكره – يعني الإمام بدر الدين – من أنه لا حجة في الاستدلال بهذا البيت صحيح للاحتمال الذي ذكره لكنه يبعد أن يكون مستند الرؤاسي في ذلك هذا البيت؛ لأنه قال: ودونهم قوم يجزمون، فهذه حكاية لغة لا استنباط من بيت شعر، قال: وقد حكى الجزم بها اللحياني وذكر أن الجزم بها لغة بني صباح وحكاه أيضا أبو عبيدة" [37]

والذي يراه الباحث هو ما رآه ابن مالك وابنه من أن الجزم بـ(أن) ضرورة هو الصواب؛ وذلك لقلة الشواهد في ذلك لا سيما أننا لم نجد لهذه اللغة ذكرا مستفيضا في كتب المتقدمين.

المبحث الثالث: رفع الفعل المضارع بعد (أن) المصدرية:

أجمع النحويون على أن (أنْ) المصدرية ناصبة للفعل المضارع، يقول أبو حيان:" والمشهور عند العرب عمل (أن) في المضارع النصب"[38] ، لكن ورد رفع الفعل المضارع بعد (أنْ)، يقول السيرافي:" وبعض العرب ربما رفعوا ما بعد (أنْ) تشبيها بـ(ما) ، وقد روي عن ابن مجاهد[39] أنه قرأ: (**أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ**) [البقرة: 233]

قال الشاعر[40]: أَنْ تَقْرآنِ عَلَى أسماءَ ويحَكُمَا مِنَّي السَّلامَ وَأَنْ لا تُشْعِرَا أحَدَا

والمعنى فيه: أسألكما أن تحملا"[41]

وقد أورد النحويون شواهد شعرية كثيرة على رفع الفعل بعد (أَنْ)، وهي على النحو التالي:

- فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عنْ وراثةٍ أبى اللهُ أَنْ أسْمُوْ بأمٍّ ولا أبِ [42]
- أبيتُ وأبى النّاسُ أَنْ يشترونَها وَمَن يَشْتري ذَا علَّةٍ بِصَحيحِ [43]
- ولا تَدْفِنَّني في الفَلاةِ فَإنَّني أَخَافُ إذَا ما متُّ أن لا أَذُوقُهَا [44]
- وإني لأختارُ القوَا طاوِيَ الحشَا محاذرةً مِنْ أَنْ يُقالُ: لَئيمُ[45]
- إذا كانَ أمرُ النّاسِ عِنَد عجُوزهِم فَلا بُدَّ أَنْ يلقُونَ كُلّ يَبابِ[46]

وأوردوا شواهد على رفع المضارع بعد (أن) دون أن يسبق بعلم أو ظن وهي:

- علمُوا أَنْ يؤمّلونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يَسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ [47]
- يحسبُ حاديهم إذ ابْتَرعُوا أَنْ لا يجُوزونَ وَهمُ قَدْ أَسْرَعُوا[48]
- إني زعيمٌ يَا نويـ ـقةُ إنْ أَمِنْتِ مِن الرَّزَاحِ

أَنْ تَهْبطِينَ بِلادَ قومٍ يَرْتَعونَ من الطلاحِ [49]

وقد اختلف النحويون في هذا، فعد فريق منهم هذا الإهمال لغة، ومنهم ثعلب، والسيرافي والزمخشري، والأنباري، وابن مالك، وابنه، والشاطبي، وغيرهم كثير، يقول ثعلب:" وأنشد:

أن تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام وأن لا تشعرا أحدا

قال: هذه لغة"[50]، ويقول الزمخشري:" وبعض العرب يرفع الفعل بعد (أن)" [51]، ويقول ابن مالك:" من العرب من يجيز الرفع بعد (أن) الناصبة السالمة من سبق علم أو ظن"[52]

لكن هذا الفريق أول النصوص السابقة تأويلين على النحو التالي:

أولا: ذهب البصريون وثعلب إلى أنَّ (أنْ) في الشواهد موضع الدراسة هي المصدرية، أهملت حملا على (ما) المصدرية، يقول ثعلب:" قال: هذه لغة تشبه بـ(ما)"[53]، ويقول ابن هشام:" والصواب قول البصريين أنها (أن) الناصبة، أهملت حملا على أختها (ما) المصدرية"[54] ، وقد جعله ابن هشام من التقارض، يقول:" من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام ولذلك أمثلة... إعطاء (أن) المصدرية حكم (ما) المصدرية في الإهمال"[55]

الثاني: نسب إلى الكوفيين أن (أن) مخففة من الثقيلة، يقول ابن مالك:" فعند الكوفيين أنها المخففة من (أن)" [56]

وقد ذهب الفارسي من البصريين إلى هذا الرأي، ولكنه زعم أن هذا مذهب البصريين، أما المذهب الأول فنسبه للكوفيين والبغداديين، يقول:" :" وسألت أبا علي عن قول الشاعر:

أنْ تقرآنِ على أسماءَ ويحَكُما مِنّي السلامَ وَألّا تخبرَا أَحَدَا

فقلت له: لم رفع (تقرآن)، فقال: أراد (أَنَّ) الثقيلة، أي: أنكما تقرآن، هذا مذهب أصحابنا، وقرأت على محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى في تفسير (أنْ تقرآنِ)، قال: شبه (أَنْ) بـ(ما)، فلم يعملها في صلتها، وهذا مذهب البغداذيين"[57]

أما أبو علي الفارسي، وابن جني، وابن عصفور فذهبوا إلى أن رفع المضارع بعد (أَنْ) ضرورة لا لغة ،يقول ابن يعيش:"

فما سوَّدتني عَامِرٌ عَنْ وِراثةٍ أبى اللهُ أَنْ أسمو بِأُمٍّ وَلا أَبِ

هكذا روي أيضا، الشاهد فيه إسكان الواو في (أسمُوْ)، وهو منصوب بـ (أَنْ)، فمنهم من يجعل ذلك لغة، ومنهم من يجعله ضرورة"[58]

والذي نراه هو أن رفع المضارع بعد (أَنْ) إن صح، ضرورة شعرية ألجأت الشاعر إلى رفع الفعل بعدها، كما في (أَنْ تقرآنِ) و(أن تهبطينِ) و(أنْ أسْمُوْ)، وليست لغة ،كما زعم بعض النحويين، لا سيما وأن بعضا من الشواهد التي أوردها النحويون سواء كانت شاهدا على الضرورة أم على اللغة تحتاج إلى نظر على النحو التالي:

أولا: لا حجة لهم في قول الشاعر:

أبى الناسُ ويحَ الناسِ أَنْ يَشْترونَها ومنْ يشتري ذَا عِلَّةٍ بِصَحِيحِ

لأن الرواية في معجم البلدان، والدر الفريد وبيت القصيد[59]:

أبى الناسُ ويحَ النّاسِ لا يَشْترونَها ومنْ يشتري ذَا عِلَّةٍ بِصَحِيحِ

والرواية في الزهرة، والأغاني، والأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين، ومحاضرات الأدباء[60]:

أباها على الناسِ لا يشترونَـها ومنْ يشتري ذا عِلَّةٍ بِصَحِيحِ

والرواية في العقد الفريد[61]:

أبى الناسُ كُلُّ النَّاسِ لا يَشْتَرونَـها وَمَنْ يَشْتَري ذَا عِلَّةٍ بِصحيحِ

وفي التذكرة الحمدونية[62]:

أبى الناسُ وَيْبَ الناسِ لا يشترونـها ومن يشتري ذا عِلَّةٍ بصحيحِ

ولا شاهد للنحويين على هذه الروايات.

أما قول أبي محجن: ولا تدفنَّني فِي الفلاةِ فَإِنَّني أَخَافُ إِذَا ما متُّ أَنْ لا أذوقُهَا

فلا حجة فيه؛ لأن رفع الفعل ناشئ عن حركة الروي، والشعر ملزم باتباع قواعد الشعر وموسيقاه.

وكذلك لا حجة في قول حاتم بالرفع:

وإني لأختارُ القوا طاوِيَ الحشَا مُحَاذرةً مِنْ أَنْ يقالُ: لئيم

لأن في البيت روايتين بالرفع والنصب، ورواية النصب مشهورة، ولا ضرورة هنا.

أما هذه الشواهد، وهي:

- يحسبُ حادِيهم إذ ابترعُوا أن لا يجوزونَ وهم قَدْ أَسْرعُوا
- إني زعيمٌ يا نويـ ـقةُ إِنْ أمنتِ من الرّزاحِ
أنْ تهبطينَ بلادَ قومٍ يرتعونَ من الطّلاحِ
- علمُوا أَنْ يُؤمِّلونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يَسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

فمجهولة القائل، ولم أستطع نسبة أي منها، يقول العيني عن الشاهد الأخير:" أقول: لم أقف على اسم قائله." [63]

ثانيا: لو كان الرفع لغة لوجب رفع الفعل المضارع الثاني، وهو(تُخْبرا) في قول الشاعر:

أنْ تقرآنِ على أسماءَ ويحكُما منّي السّلامَ وَأَنْ لا تُخْبرا أَحَدَا

ثالثا: ولذا فإن جميع ما جاء من رفع المضارع بعد (أنْ) ،إن صحت الرواية، فهو من باب الضرورات يحفظ، ولا يقاس عليه، يقول البغدادي:" قال أبو بكر بن الأنباري : رواه الكسائي والفراء عن بعض العرب برفع (يقالُ)، ولا يحسن شيء من ذلك في

سعة الكلام حتى يفصل بين (أنْ) والفعل بالسين أو سوف أو (قد) في الإيجاب وبلا في النفي، فإن جاء شيء منه في الكلام حفظ، ولم يقس"[64]

رابعا: أما القراءة المنسوبة إلى مجاهد برفع الفعل (يتمُّ) في قوله تعالى: **(أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ)** [البقرة: 233] فهي قراءة شاذة وردت في شواذ ابن خالويه، يقول أبو حيان:" وقرىء: (أنْ يتُمُّ)، برفع الميم ، ونسبها النحويون إلى مجاهد"[65]

المبحث الرابع: إعراب (ثمان) بالحركات:

يرى النحويون أن العدد (ثمانية) في الأصل منسوب إلى الثمن؛ ثم فتحوا أوله؛ لأنهم يغيرون في النسب، كما قالوا: (دهري) و(سهلي)، وحذفوا منه إحدى يائي النسب، وعوضوا منها الألف، كما فعلوا في المنسوب إلى اليمن [66] ، فيجري مجرى الأسماء المنقوصة، فثبتت ياؤه عند الإضافة؛ فتقول: ثماني نسوة، وثماني مائة؛ كما تقول: قاضي مكة، وتسقط مع التنوين في الرفع والجر، وتثبت في النصب، فتقول: هذه ثمانٍ، ومررت بثمانٍ ورأيت ثمانيا، وهذه هي اللغة الأولى في (ثمان) فهو جار مجرى الأسماء المنقوصة إلا أنه يختلف عنها في أن الياء في (ثماني) زائدة ولكنه في (قاض) و (جوار) أصلية.

أما اللغة الثانية فهو أن تجري (ثمان) مجرى (جوار) في التنكير على مذهب الجمهور، فتمنع من الصرف في النصب فيقال: هذه ثمانٍ، ومررت بثمانٍ، ورأيت ثمانيَ، وجاء على هذا قول ابن ميادة [67]:

يحدو ثمانيَ مولعًا بلقاحِها حتّى همَمْنَ بربقةِ الإرْتاج

يقول السيرافي:" وقد ذكر أن بعض العرب ترك صرف (ثمانٍ) على مذهب الجمع"[68]، ويقول العيني :" وذكر في كتاب أبي الفضل البطليوسي في (ثماني) لغات الصرف؛ لأنه ليس بجمع، وإنما هو اسم عدد، ومنع الصرف، كما قال: (تحدو ثماني)؛ لأنه صار عنده جمعا من جهة معناه"[69] ، وجعله الجوهري من التوهم، يقول:" وتثبت عند النصب؛ لأنه ليس بجمع فيجرى مجرى (جوار) و(سوار) في ترك الصرف وما جاء في الشعر غير مصروف، فهو على توهم أنه جمع." [70] ، ولم يرتض بعض النحويين جعله لغة، ولكنهم جعلوه ضرورة أو من الشاذ في الشعر، يقول صاحب البديع:" وقد جعل بعض الشعراء (ثماني) جمعا لا ينصرف، قال:

يحدو ثمانيَ مولعًا بلقاحِها" [71] ، ويقول المرادي:" شذ منع صرف (ثمان) تشبيها له بجوار في قوله:

يحدو ثمانيَ مولعًا بلقاحِها .....

والمعروف فيه الصرف، وقيل: هما لغتان" [72] ، وذكر ابن سيدة، وابن مالك لغة ثالثة حكاية عن ثعلب، وهي إعرابها بالحركات، يقول ابن سيدة:" وحكى ثعلب (ثمانُ) في حد الرفع، قال :

لها ثنايا أربعٌ حسانُ وأربعٌ فهذه ثمانُ"[73] ، ويقول ابن مالك:" ومن العرب من يفعل ذلك في الإفراد، ويحرك النون بحركات الإعراب، ومن ذلك قول الراجز[74]:

لها ثنايا أربعٌ حسانُ وأربعٌ فثغرها ثمانُ

ومثل قوله في (ثمان): (ثمان) قول بعض العرب: (رباع) في (الرباعي) من الحيوان وهو ما فوق الثني ومثله (شناح) في (الشناحي)، وهو الطويل، ومثله قراءة بعض السلف[75]:**{ومن فوقهم غواش }** [الأعراف:41] بضم الشين، وروي أن عبد الله بن مسعود قرأ[76]:**{وله الجوار المنشآت }** [الرحمن:24]بضم الراء." [77] ، وقد خطّأ الأصمعي هذا الشعر وهذا يشير إلى إنكاره هذه اللغة يقول الأزهري:" أبو حاتم عن الأصمعي يقال : ثمانية رجال وثماني نسوة ولا يقال : ثمان ؛ وأنشدنا الأصمعي:

لها ثنايا أربعٌ حسانُ وأَربعٌ فثغرها ثمانُ

وقال : هذا خطأ"[78] ، وأنكر الحريري حذف الياء يقول:" ويقولون : عندي ثمان نسوة، وثمان عشرة جارية، وثمانمائة درهم، فيحذفون الياء من (ثمان) في هذه المواطن الثلاثة، والصواب إثباتها فيها، فيقال : ثماني نسوة، وثماني عشرة جارية، وثماني مائة درهم؛ لأن الياء في (ثمان) ياء المنقوص، وياء المنقوص تثبت في حال الإضافة وحالة النصب كالياء في قاض"[79]، وجعله صاحب البديع من الضرورة يقول:" وقد ضمت النون في الشعر، قال:

لها ثنايا أربعٌ حسانُ وأربعٌ فثغرُها ثمانُ "[80]

ويظهر أن ما ذهب إليه صاحب البديع من أن هذا الرجز ضرورة لا لغة هو الأقرب للصواب، لا سيما وأن هذا الرجز مجهول القائل، يقول البغدادي:" ولا أعرف صاحب هذا الرجز" [81]

الخاتمة

أولا: إن النحويين اختلفوا اختلافا كبيرا في النظر إلى كثير من الشواهد الشعرية، وبخاصة المتأخرون منهم، إذ بحثوا للمسائل الجزئية الصغيرة عن شواهد، ليستدلوا بها في موضع الخلاف، مما أثقل كاهل النحو بمثل هذه الشواهد.

ثانيا: إن الشعر العربي خلا من المظاهر اللهجية الموجودة على ألسنة المتكلمين من مختلف القبائل؛ ولذا فإن كثيرا من هذه الشواهد راجع إلى لغة الشعر الخاصة التي تخضع لقواعد الشعر والموسيقى وحرف الروي.

ثالثا: إن كثيرا من الشواهد التي وردت في مسائل هذا البحث يعود إلى تغيير الشاهد، وقد صرح العلماء أنفسهم بأن من النحويين من يغير الشاهد إذا كانت المسألة أو القضية تحتاج ذلك، يقول أبو زيد الأنصاري:" وأنشد سيبويه لجرير:

ألا أضحتْ حبالُكُم رِماماَ وأضحتْ منك شَاسِعةً أُمَاماَ

فأجراه في غير النداء لما اضطر، كما أجراه في النداء، وهذا من أقبح الضرورات، ....، وهذا شيء يصنعه النحويون؛ ليعرفوك كيف مجراه متى وقع في شعر"[82]، ويقول يقول الأصفهاني:" وقد صدر سيبويه كتابه بباب ضمنه أشعارا على روايات توافق ما بني عليه الباب، ويخالفه رواة الشعر في أكثرها"[83]

Poetic evidence between dialect and necessity

Summary:

The Arab pronounced the language on the nature that Allah Almighty created it, so this glorious language came on the tongues of its speakers expressed in its systems and prose, the eloquent Arab who spoke Arabic before the grammar was founded were aware of the mistakes and melodies or the exit from the familiar rule of speech, but they were not aware of the factor theory that was required through grammarians interpret the Arabic language and the grammatical factor theory, that depend on linking words to each other, which was completed in Sibawayh's book.

The words in the language differ between realization and neglect, between strength in work or fragility. Whereas the language does not follow the same pace as in the laws of nature and matter. Therefore, the grammarians put their rules on the majority and excluded the one who against, and called it languages.

That is why we find many verses of poetry contradict with the origins of grammar, and the grammarians differed a lot in looking at these evidences that came out of what they made for it, as some of them see it as unusual, and others see it as straight because it came on the necessity of one of the Arab languages, while a group of them see it as a wastage poetry, because it is a specific language for poetry, and it is not used in speech. This study aims to reveal these poetic evidence to show whether it is from languages or specifically from the language of poetry, we have confined the article to a number of issues in some chapters as examples that reveal what is meant, because this issue needs a large survey that takes hundreds of pages.

It is as follows: First: kasr (A similar diagonal line below a letter) (N in Arabic) the plural of the masculine and what was attached to it. Second: to assert by using (Ana in Arabic) the infinitive. Third: the use of nominative case of the present tense after the

infinitive (Ana in Arabic). Fourth: Expressing (The eight) by using diacritical marks. We have followed in this research the descriptive analytical method, where we point the rule of origin, we mention the evidence emerging from it, present the views, examine, check, and mention our opinion on the issue under the study.

The researcher reached the following results:

First: The grammarians differed widely in many evidences especially those who are late among them, as they looked at small partial matter about the evidence that they would find the place of the difference, which burdened the Arabic grammar with such kind of this evidence. Second: Arabic poetry has removed the dialectical features present on the tongues of speakers from different tribes. Therefore, many of these evidences refer to the specialized language of poetry that is subject

For the rules of poetry and music. Third: Many of these evidences were mentioned in these research cases are due to the change of evidence. The scholars have stated that some grammarian change the evidence if the case or matter need for it.

"Abu Zaid Al-Ansari says" Siboyeh recited this poem to Jarir:

"The tight rope in my way is falling and stopping me not to reach you

The rope becomes so thin, weak made us depart and be far away."

This is something that grammarians make to let us know how it's been composed and how its excited in poetry. Al-Asfahani says: "Sibawayh issued his book with a chapter that included poems and narrations which correspond to what the chapter was structured on it, and poetry narrators disagree with most of it.

Key words: poetic, evidence, dialect, necessity.

الإحالات والمراجع

(1) البيت لسحيم بن وثيل الرياحي في إصلاح المنطق إصلاح المنطق: ابن السكيت، تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط4، 1949 م ص156 ، وسرّ صناعة الإعراب: ابن جني، تحقيق: حسن هنداوي،دار القلم – دمشق ط1 ، 1985م ، 627/2

(2) البيت لذي الإصبع العدوانيّ في خزانة الأدب: البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4 1418هـ. 8/ 66، 68، وسرّ صناعة الإعراب 2/ 628

(3) البيت مجهول القائل في شرح كتاب الحماسة للفارسي: أبو القاسم زيد بن علي الفارسيّ (المتوفى: 467 هـ)، تحقيق: محمد عثمان علي
دار الأوزاعي، بيروت، ط1 ، 47/2 ، والخزانة 68/8

(4) البيت لجرير في ديوانه بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط 1،3/429

(5) البيت للفرزدق في الكامل في اللغة والأدب: المبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، 1417 ه 81/2

(6) شرح الكافية الشافية: ابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى،ط1، 200/1

(7) شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد المختون، دار هجر، ط1، 1410ه، 86/1

(8) انظر: شرح كافية ابن الحاجب: الرضي الأستراباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بن غازي، بدون ، 382/3، 369 ، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: العيني، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ، ط1، 1431 ه، 228/1

(9) المقتضب : المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت ،بدون، 332/3

(10) شرح كتاب سيبويه: السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 ، 2008 م 91/2–92، وانظر: البديع في علم العربية: ابن الأثير الجزري، تحقيق: فتحي علي الدين، جامعة أم القرى، ط1، 1420، 98/2 ،

(11) المفصل: الزمخشري، تحقيق: علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال – بيروت، ط1 ، 1993 م، ص236

(12) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة 1407 هـ ، 2336/2

(13) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط1، 334/1

(14) ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1 1418هـ، 568/2

(15) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : المرادي ، تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي ، ط1، 1428هـ . 337/1

(16) شرح ابن عقيل: ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، ط20
1400 هـ ، 68/1

(17) سر صناعة الإعراب 629/2

(18) صدر البيت: (سأترك منزلي لبني تميم)، وهو مجهول القائل في الكتاب: سيبويه، تحقيق: محمد عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408ه، 3/ 39، 92

(19) الأصول في النحو: تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3، 1408هـ، 471/3

(20) شرح التسهيل 46/4

(21) خزانة الأدب 68/8

(22) ارتشاف الضرب 568/2، وانظر: التذييل 279/1

(23) ارتشاف الضرب 1642/4

(24) المسائل البصريات: أبو علي الفارسي، تحقيق: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، ط1، 1405 ه 259/1

(25) شرح التسهيل 13/4

(26) ارتشاف الضرب 1642/4

(27) انظر: ديوان جميل: جميل بن معمر، تحقيق: حسين نصار، دار مصر للطباعة، بدون، ص 226

(28) شرح التسهيل 14/4

(29) المسائل البصريات 259/1

(30) انظر: ديوان امرئ القيس: امرؤ القيس، تحقيق: محمد أبوا لفضل إبراهيم، دار المعارف، ط4، ص389، وديوان الأدب: الفارابي، تحقيق: أحمد مختار عمر، مجمع اللغة العربية، المراقبة العامة للمعجمات بدون، 143/2 ومقاييس اللغة: ابن فارس، تحقيق: عبد السَّلام محمد هَارُون، اتحاد الكتاب العرب، 1423 ه،ـ 79/2 ويتيمة الدهر: الثعالبي، تحقيق: مفيد محمد قمحية، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1403 ه، 166/1، والدر الفريد وبيت القصيد: المستعصمي، تحقيق:كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت ،ط1، 1436 ه ، 198/3

(31) شرح شواهد المغني: السيوطي، تحقيق: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، 1386 هـ، 93/1

(32) شرح أبيات المغني: البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، ط1393،1ه، 129/1

(33) انظر: ديوان جميل 226

(34) شرح شواهد المغني 98/1-99

(35) شرح أبيات مغني اللبيب 132/1-133

(36) منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: الأشموني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1375ه، ص 553

(37) التذييل والتكميل 520/6

(38) ارتشاف الضرب 1642/4

(39) انظر القراءة في: التبيان في إعراب القرآن: العكبري، تحقيق: محمد علي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، بدون، 97/1، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: شهاب الدين الدمياطي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1 1419ه ، ص440

(40) ارتشاف الضرب 1642/4

(41) شرح السيرافي 32/1

(42) البيت لعامر بن الطفيل في ديوانه، دار صادر، عام 1399ه، ص 13 ، والخصائص: ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، بدون، 342/2

(43) نسبه البغدادي في شرح أبيات المغني 137/1لابن الدمينة، ولم أعثر عليه في ديوانه، وانظر: الأمالي: القالي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975م، بدون، 2/ 28 ،وضرائر الشعر: ابن عصفور، تحقيق/ السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط1980،1م، ص 164 والخزانة 8/ 423.

(44) البيت لأبي محجن الثقفي في ديوانه بشرح أبي الهلال الحسن بن عبدالله، مطبعة الأزهار البارونية شارع محمد علي، القاهرة، بدون ص8 ؛ والأزهية في علم الحروف: الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، ط1، بدون ، ص 67

(45) البيت لحاتم في ديوانه، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1415،1ه، 175 ، وخزانة الأدب 424/8

(46) البيت مجهول القائل، انظر: التذييل والتكميل 167/5، وشرح أبيات المغني 137/1

(47) البيت مجهول القائل، انظر: شرح الكافية الشافية 500/1، والتذييل والتكميل 165/5

(48) البيت مجهول القائل، انظر: التذييل والتكميل 165/5

(49) البيتان لشاعر مجهول، انظر: معانى القرآن: الفراء، تحقيق: أحمد نجاتي وآخرين، دارالمصرية للتأليف والترجمة، مصر 1/ 136، والخصائص 1/ 389

(50) مجالس ثعلب: ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، بدون، ص 390

(51) المفصل 429

(52) شرح الكافية الشافية 1526/3

(53) مجالس ثعلب 390

(54) مغني اللبيب 46

(55) مغني اللبيب 915

(56) شرح التسهيل 11/4

(57) سر صناعة الإعراب 549/2

(58) شرح المفصل: ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ ، 485/5 ، وانظر: سر صناعة الإعراب 549/2

(59) انظر: معجم البلدان: ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ط 1 ، 1995 م 346/5، والدر الفريد وبيت القصيد 333/10

(60) انظر: الزهرة: الأصبهاني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط2، 1406ه ، ص 419، والأغاني: الأصفهاني، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر، بيروت، ط2، 245/5، والأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين: الخالديان، تحقيق: محمد علي دقة، وزارة الثقافة، الجمهورية العربية السورية، طبع عام 1995م . 107/1، ومحاضرات الأدباء: الراغب الأصبهاني ، مطبعة الهلال بالفجالة، القاهرة 1902م، 287.

(61) انظر: العقد الفريد: ابن عبد ربه، دار الكتب العلمية، ط1، 1404ه، 76/7

(62) انظر: التذكرة الحمدونية: ابن حمدون، دار صادر، بيروت، ط1، 1417هـ، 56/6

(63) المقاصد النحوية: العيني، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة ،ط1، 1431هـ، 762/2

(64) شرح أبيات المغني 137/1

(65) البحر المحيط: أبو حيان، تحقيق: صدقي جميل، دار الفكر ، بيروت،1420هـ، 498/2

(66) انظر: الكتاب 356/3 ، والأصول 91/2 ، والمقاصد النحوية 1828/4

(67)البيت لابن ميّادة في ديوانه، تحقيق: حنا جميل حداد، مطبوعات مجمع دمشق 1402هـ، ص 91، والكتاب 3/ 231

(68) شرح السيرافي 3/ 497

(69) المقاصد النحوية 1829/4

(70) الصحاح 2088/5

(71) البديع في علم العربية 274/2

(72) توضيح المقاصد 1202/3

(73) المحكم والمحيط الأعظم: ابن سيدة، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، عام 2000م، 168/10

(74)الرجز بلا نسبة في شرح الرضي 299/3 ، والتذييل والتكميل 328/9

(75) انظر: الكشاف: الزمخشري، دار الكتاب العربي،ـ بيروت، 1407هـ، ـ2/ 104، والبحر المحيط 243/4

(76) انظر: الكشاف 446/4، والبحر المحيط 145/8، والإتحاف 527

(77) شرح التسهيل 403/2

(78) تهذيب اللغة: الأزهري، تحقيق: حمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت ،ط1، 2001م، 78/15

(79) درة الغواص في أوهام الخواص: الحريري، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، 1418هـ، ص144

(80) البديع في علم العربية 291/2

(81) خزانة الأدب 341/7

(82) النوادر: أبو زيد الأنصاري، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط1، 1401هـ، ص207ـ

(83) التنبيه على حدوث التصحيف: الأصفهاني، تحقيق: محمد أسعد طلس، دار صادر، بيروت، ط2، 1412هـ، ص153